فـؤاد معـلال
دكتور للدولة في الحقوق
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس

شرح القانون التجاري
نظرية التاجر والنشاط التجاري

التاجر ونشاطه التجاري - الأصل التجاري - الكراء التجاري
- ضوابط المنافسة التجارية - الملكية الصناعية

الطبعة السابعة
مزيدة ومنقحة

الفـــهـــرس

تقديـم الطبعة السابعة 5

فصل تمهيدي 15

مدخل إلى دراسة القانون التجاري 15

المبحث الأول . التعريف بالقانون التجاري وبيان خصائصه 15

المطلب الأول ـ التعريف بالقانون التجاري 15

أولا ـ المقصود بالقانون التجاري 15

ثانيا ـ المقصود بالتجارة 16

ثالثا ـ مواضيع القانون التجاري بين التشتت والالتئام 18

1. المؤسسة التجارية 18

2. محيط المؤسسة التجارية 19

رابعا ـ تمييز مفهوم القانون التجاري عن بعض المفاهيم المقاربة 20

1. القانون التجاري وقانون المقاولة 20

2. القانون التجاري وقانون الأعمال 21

3. القانون التجاري والقانون الاقتصادي 22

المطلب الثاني ـ خصائص التجارة ومميزات القانون التجاري 22

الفرع الأول ـ خصـائص التـجـارة 22

أولا – اعتماد التجارة على السرعة 22

ثانيا – اعتماد التجارة على الائتمان 23

الفرع الثاني : مميزات القانون التجاري 25

أولا – على مستوى الحلول القانونية 25

1. الكراء التجاري والكراء العادي 25

2. حرية إثبات الالتزامات التجارية 26

3. ضمانات تسديد الديون التجارية 27
أ ـ توقف المدين عن الدفع بين القانون المدني والتجاري 27
ب ـ تضامن المدينين 27
ج ـ إنذار المدين بالتنفيذ 28
د ـ الإمهال القضائي 28
4 ـ معدل الفائدة التجارية 29
5 ـ التقادم المسقط 29
6 ـ الأهلية لممارسة العمل المدني وممارسة العمل التجاري 30
ثانيا ـ على مستوى التقنيات المستعملة ..... 30.
1 ـ عدم إبلائه أهمية كبيرة لشخص المتعاقدين 31
2 ـ إعطاؤه أهمية كبيرة للشكلية 31
3 ـ إعطاؤه أهمية كبيرة للأمر الظاهر 32
4 ـ اعتماده على الشهر 32
5 ـ الحاجة إلى تطور القانون التجاري باستمرار 33
المبحث الثاني ـ نشوء القانون التجاري وتطوره 33
المطلب الأول ـ نشوء القانون التجاري وتطوه في العالم 34
الفرع الأول ـ في العصر القديم 34
أولا ـ في الحضارات الشرقية القديمة 34
ثانيا ـ عند الإغريق 35
ثالثا ـ عند الرومان 35
الفرع الثاني ـ في العصر الوسيط 36
الفرع الثالث ـ في العصر الحديث 37
الفقرة الأولى ـ في بداية العصر الحديث 37
الفقرة الثانية ـ في الوقت الحاضر 39
المطلب الثاني ـ تطور التجارة والقانون التجاري بالمغرب 40
الفرع الأول ـ مرحلة ما قبل الحماية 40
الفرع الثاني ـ في عهد الحماية 41

الفرع الثالث ـ في عهد الاستقلال 41
المبحث الثالث . مصادر القانون التجاري 49
المطلب الأول ـ المصادر الرسمية للقانون التجاري 49
أولا ـ التشريع 49
ثانيا ـ العرف والعادات الاتفاقية التجارية 55
المطلب الثاني ـ المصادر التفسيرية للقانون التجاري 58
الفرع الأول: الاجتهاد القضائي واعتماد نظام القضاد التجاري 58
الفقرة الأولى: الاجتهاد القضائي ودوره في بلورة قواعد القانون التجاري 58
الفقرة الثانية: اعتماد المغرب نظام القضاء التجاري المتخصص 59
أولا – إحداث محاكم تجارية وأقسام للقضاء التجاري بالمحاكم العادية 60
ثانيا – تنظيم القضاء التجاري 60
ثالثا – اختصاصات القضاء التجاري 62
رابعا – المسطرة أمام القضاء التجاري 70
الفرع الثاني ـ التحكيم التجاري 71
الفقرة الثالثة: الفقه التجاري 71
المبحث الرابع . أساس نظرية التاجر والنشاط التجاري في مدونة التجارة 74
المطلب الأول ـ «المقاولة» كأساس لبناء القانون التجاري المغربي الجديد 75
المطلب الثاني ـ مدى انسجام نظرية المقاولة مع المفاهيم التي بنيت عليها مدونة التجارة 77
أولا ـ «المقاولة» والاعتياد والنشاط الحرفي، توافق أم تنافر؟ 77
1 ـ موقع الاعتياد من مفهوم المقاولة 77
2 ـ موقع النشاط الحرفي من «المقاولة» 79
ثانيا ـ «النشاط» و«المقاولة» و«الحرفة و«المهنة» أو الحضور النسبي للمقاولة في المدونة الجديدة 81
1 ـ المقصود بـ«النشاط» في علاقته بـ«المقاولة» و«الحرفة» و«المهنة» 81
2 ـ الحضور النسبي لنظرية المقاولة في القانون التجاري المغربي الجديد 82

القسم الأول
اكتساب صفة «تاجر» 85

الباب الأول
الأنشطة التجارية 89

الفصل الأول
مقومات العمل التجاري 91

أولا ـ نظرية المضاربة 91
ثانيا ـ نظرية الوساطة في التداول 91
ثالثا ـ نظرية المقاولة أو المشروع 91

الفصل الثاني
أنواع الأعمال التجارية 94

المبحث الأول ـ الأعمال التجارية الأصلية 94
المطلب الأول ـ الأنشطة التجارية بطبيعتها 95
الفرع الأول ـ التسويق والتوزيع 96
الفقرة الأولى ـ شراء المنقولات أو اكتراؤها لأجل إعادة بيعها أو تأجيرها 96
أولا ـ الشراء أو الاكتراء 97
1 ـ الزراعة 98
2 ـ الإنتاج الفكري 99
3 ـ المهن الحرة 99
ثانيا ـ بالنسبة للاكتراء وروده على المنقولات 100
ثالثا ـ حصول الشراء أو الاكتراء بنية إعادة البيع أو الإيجار 100
رابعا ـ نية جني الربح 101
الفقرة الثانية ـ شراء العقارات بنية بيعها 101
الفقرة الثالثة ـ التزويد بالمواد والخدمات 102
الفقرة الرابعة ـ توزيع الماء والكهرباء والغاز 103

الفرع الثاني ـ الصـنـاعـة 104
الفقرة الأولى ـ التنقيب عن المناجم والمقالع واستغلالها 105
الفقرة الثانية ـ النشاط الصناعي والحرفي 105
الفقرة الثالثة ـ الطباعة والنشر 107
الفقرة الرابعة ـ البناء والأشغال العمومية 108
الفرع الثالث ـ الخدمات التجارية 108
الفقرة الأولى ـ أعمال الوساطـة 109
أولا ـ السمسرة 109
ثانيا ـ الوكالة بالعمولة 110
ثالثا ـ الوكالة التجارية 110
رابعا ـ مكاتب ووكالات الأعمال 111
خامسا ـ التوطين 112
سادسا ـ البيع بالمزاد العلني 113
سابعا ـ استغلال المستودعات والمخازن العمومية 113
الفقرة الثانية ـ الخدمات الماليـة 114
أولا ـ البنك والقرض والمعاملات المالية 114
1 ـ أعمال البنك 115
2 ـ القرض 115
3 ـ المعاملات المالية 116
ثانيا ـ التأمين بالأقساط الثابتة 118
الفقرة الثالثة ـ الخدمات الاجتماعية والترفيهية 120
أولا ـ النقل 120
ثانيا ـ البريد و الاتصالات 120
ثالثا ـ تنظيم الملاهي العمومية 121
المطلب الثاني ـ الأعمال التجارية الشكلية 121
الفرع الأول ـ الكمبيالة والسند لأمر 122
الفرع الثاني ـ الشركات التجارية 123

المبحث الثاني .الأعمال التجارية بالتبعية.....124
المطلب الأول ـ مبررات وشروط الأعمال التجارية بالتبعية.....124
أولا ـ مبرراتها.....124
ثانيا ـ شروط اعتبار العمل المدني تجاريا بالتبعية.....125
المطلب الثاني ـ تطبيقات الأعمال التجارية بالتبعية.....126
أولا ـ العلاقات التعاقدية.....126
ثانيا ـ العلاقات غير التعاقدية.....127
ثالثا ـ علاقات تستعصي على نظرية الأعمال التجارية بالتبعية.....128
المبحث الثالث .الأعمال المختلطة.....128
أولا ـ تعريفها.....128
ثانيا ـ النظام القانوني للعمل المختلط.....129
ثالثا ـ تطبيقات الأعمال المختلطة.....130
1. الاختصاص القضائي.....130
2 ـ الإثبات.....131
3 ـ تضامن المدينين.....131

الباب الثاني
شروط اكتساب صفة التاجر.....133

الفصل الأول
ممارسة التجارة على سبيل الاعتياد أو الاحتراف.....134

أولا ـ معنى الاعتياد والاحتراف.....134
ثانيا ـ الاحتراف العلني والاحتراف المستتر.....135
ثالثا ـ الاحتراف وتعدد المهن.....136
رابعا ـ احتراف عمل تجاري غير مشروع.....136
خامسا ـ الاحتراف والتاجر الصغير – نظام المقاول الذاتي.....137
سادسا ـ الاحتراف ومزاولة الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى
للتجارة.....139

الفصل الثاني
مزاولة الشخص التجارة لحسابه الخاص 141

الفصل الثالث
أهلية مزاولة التجارة 142

المبحث الأول. توفر الشخص على الأهلية القانونية 142

أولا ـ اكتمال الأهلية 142

ثانيا ـ نقصان الأهلية 143

1 ـ الصغير المميز 143

2 ـ ناقص الأهلية المأذون له بإدارة جزء من أمواله 145

3 ـ ترشيد ناقص الأهلية 146

ثالثا ـ انعدام الأهلية 143

رابعا ـ أهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة 147

المبحث الثاني. المنع من مزاولة التجارة واكتساب صفة «تاجر» 149

أولا ـ حالات التنافي 149

ثانيا. حالات السقوط 150

ثالثا ـ حالات الاحتكار العمومي 150

رابعا ـ حالات الرخصة أو الإذن الإداري 151

القسم الثاني
التزامات التاجر وحقوقه 153

الباب الأول
التزامات التاجر 155

الفصل الأول
مسك المحاسبة والمحافظة على المراسلات 156

المبحث الأول. الغاية من مسك المحاسبة 158

المبحث الثاني. الوثائق المحاسبية وقواعد مسكها 159

المطلب الأول ـ الوثائق المحاسبيـة 159
الفرع الأول ـ الدفاتر المحاسبية 159
أولا ـ الدفاتـر الإلزامية 159
1 ـ دفتر اليوميـة 160
2 ـ دفتر الأستاذ 160
3 ـ دفتر الجـرد 161
ثانيا ـ الدفاتر الاختيارية 162
1 ـ دفتر المسودة 162
2 ـ دفتر المخزن 162
3 ـ دفتر الصندوق 162
4 ـ دفتر الأوراق التجارية 162
الفرع الثاني ـ القوائم التركيبية 162
الفرع الثالث ـ ملف المراسلات الصادرة والواردة 164
المطلب الثاني ـ قواعد مسك وتنظيم المحاسبية 165
الفرع الأول ـ كيفية مسك المحاسبة 165
أولا ـ المحاسبة الورقية 165
ثانيا ـ الوضع القانوني للدفاتر المحاسبية الممسوكة بشكل إلكتروني 165
الفرع الثاني ـ مدة الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية 166
الفرع الثالث ـ جزاء الإخلال بقواعد مسك المحاسبة 167
1 ـ الجزاءات المدنية 167
2 ـ الجزاءات الجنائية 168
المبحث الثالث ـ حجية المحاسبة في الإثبات 169
المطلب الأول ـ مبدأ الإثبات بواسطة المحاسبة 169
المطلب الثاني ـ الإثبات لمصلحة تاجر أو ضده 170
أولا ـ الإثبات لمصلحة التاجر صاحب المحاسبة 170
ثانيا ـ الإثبات ضد التاجر صاحب المحاسبة 171
المطلب الثالث ـ كيفية استعمال المحاسبة في الإثبات 172

أولا ـ التقديم 172
ثانيا ـ الاطلاع 173

الفصل الثاني
القيد في السجل التجاري 176

المبحث الأول. مفهوم السجل التجاري ووظائفه 176
أولا ـ مفهومه 176
ثانيا ـ وظائفه 177
1 ـ الإخبار 177
2 ـ الشهر 177
3 ـ اكتساب صفة «تاجر» 178
4 ـ الإحصاء 178
5 ـ الرقابة 178
المبحث الثاني. تنظيم السجل التجاري بالمغرب 179
المطلب الأول ـ السجل التجاري المحلي 179
المطلب الثاني ـ السجل التجاري المركزي 181
المبحث الثالث. أحكام القيد في السجل التجاري 182
المطلب الأول ـ الأشخاص الواجب عليهم القيد 182
المطلب الثاني ـ أجل القيد 184
المطلب الثالث ـ البيانات الواجب قيدها 185
الفقرة الأولى ـ المعلومات الواجب التصريح بها في طلبات القيد 185
أولا ـ بالنسبة للأشخاص الذاتيين 185
ثانيا ـ بالنسبة للشركات التجارية 186
ثالثا ـ بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي 187
رابعا ـ بالنسبة للمجموعات ذات النفع الاقتصادي 188
الفقرة الثانية ـ الوقائع والتصرفات التي يجب التصريح بها في السجل التجاري ... 188
المطلب الثالث ـ جزاءات عدم التسجيل، أو القيد الكاذب 189

1 ـ جزاءات مدنية 189
2 ـ جزاءات جنائية 189

الباب الثاني
حـقـوق الـتـاجـر 191

الفصل الأول
الأصـــــل الـتـجـــاري 192

المبحث الأول ـ مفهوم الأصل التجاري ومقوماته 192
المطلب الأول ـ مفهوم الأصل التجاري وطبيعته القانونية 192
الفرع الأول ـ مفهوم الأصل التجاري 192
فقرة أولى ـ تعريف الأصل التجاري 192
فقرة ثانية ـ الأصل التجاري الالكتروني 195
فقرة ثالثة ـ تمييز الأصل التجاري عن بعض المفاهيم المشابهة 196
أولا ـ الأصل التجاري والمقاولة 197
ثانيا ـ الأصل التجاري والشركة 197
فقرة رابعة ـ نشوء الأصل التجاري و زواله 198
أولا ـ نشوء الأصل التجاري 198
ثانيا ـ زوال الأصل التجاري 201
فقرة خامسة ـ ارتباط الأصل التجاري بممارسة نشاط تجاري 203
فقرة سادسة ـ تعدد أصول المقاولة الواحدة، وتفرع الأصل الواحد 204
الفرع الثاني ـ الطبيعة القانونية للأصل التجاري 204
فقرة أولى ـ تكييف الفقه للأصل التجاري 205
أولا ـ نظرية المجموعة القانونية للأموال أو الذمة المستقلة 205
ثانيا ـ نظرية المجموعة الواقعية للأموال 205
ثالثا ـ نظرية الملكية المعنوية 206
الفقرة الثانية ـ قصور مؤسسة الأصل لتجاري 207
المطلب الثاني ـ عناصر الأصل التجاري 208

الفرع الأول ـ العناصر المشكلة للأصل التجاري 209
الغصن الأول ـ العناصر اللازمة لقيام الأصل التجاري 209
فقرة أولى ـ رصيد التاجر من الزبـائن 210
فقرة ثانية ـ السمعة التجارية 213
الغصن الثاني ـ العناصر الاختيارية الممكن أن تدخل في تشكيل الأصل التجاري . 213
الفقرة الأولى ـ العناصر المعنوية 214
البند الأول ـ حق الكراء التجاري 214
أولا ـ مفهومه وتطور القانون المنظم له 214
1 – مفهومه 214
2 – تطور القانون المنظم للكراء التجاري 215
ثانيا ـ النظام القانوني للكراء التجاري 216
1 ـ نطاق تطبيق أحكام الكراء التجاري 216
1 ـ 1 ـ من حيث الأشخاص 216
1 ـ 2 ـ من حيث العقارات 216
أ – العقارات التي تسري عليها أحكام الكراء التجاري 216
ب – العقارات التي تخرج من نطاق الكراء التجاري 219
2 ـ تجديد الكراء التجاري 221
2 ـ 1 ـ ضوابط تجديد الكراء التجاري 221
2 ـ 2 ـ الآثار القانونية للتجديد 223
أ ـ تفويت الكراء التجاري 223
ب ـ تأجير العقار من الباطن 224
3 – إنهاء المكري للكراء التجاري 225
3 ـ 1. توجيه إنذار بإنهاء الكراء 226
3 ـ 2. عرض الأمر على المحكمة 229
أ – المصادقة على الإنذار 229
ب – تعويض المكتري عن الضرر 230

ب ـ 1 ـ حالات استحقاق التعويض..... 230
1 ـ الإفراغ بسبب الرغبة في استرداد العقار..... 230
2 ـ الإفراغ بسبب الرغبة في هدم البناء لأجل إعادة بنائه..... 232
3 ـ الإفراغ لأجل توسيع المحل أو تعليته..... 233
4 ـ إفراغ السكن الملحق بالمحل..... 234
ب ـ 2 ـ حالات عدم استحقاق التعويض..... 235
1. إذا لم يؤد المكتري الوجيبة الكرائية..... 235
2. إذا أحدث المكتري تغييرا بالمحل بدون موافقة المكري..... 237
3. إذا غير المكتري نشاطه التجاري بدون موافقة المالك..... 237
4. إذا كان المحل آيلا للسقوط..... 238
5. إذا هلك المحل بفعل المكتري أو بسبب القوة القاهرة أو حادث فجائي..... 240
6. إذا عمد المكتري إلى كراء المحل من الباطن خلافا لعقد الكراء..... 240
7. إذا فقد الأصل التجاري عنصر الزبناء والسمعة..... 240
4 – الاختصاص القضائي بقضايا الكراء التجاري..... 240
البند الثاني ـ العنوان التجاري..... 242
أولا ـ مفهومه..... 242
ثانيا ـ حماية العنوان التجاري..... 243
البند الثالث ـ الشعار..... 244
البند الرابع ـ حقوق الملكية الصناعية..... 245
البند الخامس ـ حقوق الملكية الأدبية والفنية..... 245
البند السادس ـ الرخص الإدارية..... 246
الفقرة الثانية ـ العناصر المادية..... 246
البند الأول ـ المعدات والأدوات..... 246
البند الثاني ـ البضائع..... 246
الفرع الثاني ـ عناصر المستبعدة من الأصل التجاري..... 247
الغصن الأول ـ عدم شمول الأصل التجاري للعقار..... 247

الفصن الثاني ـ استبعاد ديون التاجر وحقوقه الشخصية المرتبطة بنشاطه التجاري 248
الفصن الثالث ـ استبعاد العقود المتصلة باستغلال الأصل التجاري 248
المبحث الثاني ـ أهم العقود الواردة على الأصل التجاري 249
المطلب الأول ـ بيع الأصل التجاري 250
الفرع الأول ـ شروط بيع الأصل التجاري 250
فقرة أولى ـ الأركان العامة في عقد بيع الأصل التجاري 250
أولا ـ بالنسبة للرضا 250
ثانيا ـ بالنسبة للمحل 251
1 ـ تحديد المبيع 251
2 ـ تحديد ثمن البيع 252
فقرة ثانية ـ الشروط الشكلية الخاصة ببيع الأصل التجاري 253
أولا ـ الكتابة 253
ثانيا ـ شهر البيع 256
الفرع الثاني ـ آثار بيع الأصل التجاري 257
فقرة أولى ـ بالنسبة لدائني البائع 257
أولا ـ حق التعرض 258
ثانيا ـ حق كسر ثمن البيع وإجراء المزايدة العلنية 259
فقرة ثانية ـ بالنسبة للبائع 259
أولا ـ حقوق البائع 259
1 ـ حق الامتياز على ثمن البيع 260
2 ـ حق طلب فسخ البيع 260
ثانيا ـ التزامات البائع 262
1 ـ ضمان عمل البائع الشخصي ـ الالتزام بعدم المنافسة 262
2 ـ ضمان البائع لاستحقاق الأصل التجاري 262
3 ـ ضمان البائع للعيوب الخفية 263

فقرة ثالثة ـ بالنسبة للمشتري 263
المطلب الثاني ـ رهن الأصل التجاري 263
الفرع الأول ـ شروط رهن الأصل التجاري 265
فقرة أولى ـ تحديد العناصر المشمولة بالرهن 265
فقرة ثانية ـ الشروط الشكلية في رهن الأصل التجاري 265
أولا ـ كتابة العقد 265
ثانيا ـ قيد الرهن في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة 266
الفرع الثاني ـ آثار رهن الأصل التجاري 269
الفقرة الأولى ـ آثار الرهن تجاه المدين الراهن 269
الفقرة الثانية ـ آثار الرهن في مواجهة الدائن المرتهن 269
أولا ـ حق الأولوية 270
ثانيا ـ حق التتبع 270
ثالثا ـ الحق في الإعلام 271
رابعا ـ التنفيذ على الأصل التجاري (تحقيق الرهن) 274
1 ـ طرق تحقيق الرهن 275
2 ـ مسطرة تحقيق الرهن 276
أ ـ توجيه الإنذار وتقييده في السجل الوطني للضمانات المنقولة 276
ب ـ المسطرة بحسب طرق تحقيق الرهن 277
ب ـ 1 ـ تملك الدائن المرتهن للأصل التجاري المرهون 277
ب ـ 2 ـ بيع الأصل التجاري المرهون بالتراضي 277
ب ـ 3 ـ تحقيق الرهن عن طريق استصدار أمر بتملك الأصل التجاري 279
ب ـ 4 ـ تحقيق الرهن عن طريق البيع القضائي 279
فقرة ثانية ـ آثار الرهن في مواجهة الدائنين العاديين 281
المطلب الثالث التسيير الحر للأصل التجاري 282
الفرع الأول التعريف بالعقد وطبيعته القانونية 283
فقرة أولى ـ تعريف عقد التسيير الحر 283

فقرة ثانية ـ الطبيعة القانونية لعقد التسيير الحر 284
الفرع الثاني ـ شروط صحة عقد التسيير الحر 285
فقرة أولى ـ الأركان العامة في عقد التسيير الحر 286
فقرة ثانية ـ الشروط الشكلية في عقد التسيير الحر 287
أولا ـ تحديد الشروط الشكلية المتطلبة لانعقاد العقد 287
ثانيا ـ شهر عقد التسيير الحر 289
1 ـ كيفية الشهر 290
1.1 ـ القيد في السجل التجاري 290
أ ـ بالنسبة للمكري 291
ب ـ بالنسبة للمسير الحر 291
1.2 ـ النشر 292
2 ـ الجزاءات المترتبة على الإخلال بالشهر 293
الفرع الثالث ـ آثار عقد التسيير الحر 295
فقرة أولى ـ أثار العقد فيما بين طرفيه 295
أولا ـ آثار العقد بالنسبة للمكري 295
ثانيا ـ آثار العقد بالنسبة للمسير الحر 296
فقرة ثانية ـ آثار العقد بالنسبة للغير 297
أولا ـ بالنسبة لدائني المكري 297
ثانيا ـ بالنسبة لدائني المسير الحر 299
ثالثا ـ بالنسبة لمكري العقار 301
رابعا ـ بالنسبة لمشتري الأصل التجاري 302
المطلب الرابع ـ تقديم الأصل التجاري حصة في شركة 302
فقرة أولى ـ الشروط الشكلية للتقديم 303
فقرة ثانية ـ حقوق دائني مقدم الأصل التجاري وحقوق شركائه 304
المبحث الثالث ـ الأصل التجاري وحرية المنافسة 305
المطلب الأول ـ الحماية من المنافسة غير المشروعة 306
الفرع الأول ـ تعريف المنافسة غير المشروعة 306

الفقرة الأولى ـ مفهوم المنافسة غير المشروعة 306
الفقرة الثانية ـ المنافسة غير المشروعة وتزييف حقوق الملكية الصناعية 309
الفقرة الثالثة ـ المنافسة غير المشروعة والمنافسة الممنوعة 312
الفرع الثاني ـ الأساس القانوني للمنافسة غير المشروعة 312
الفرع الثالث ـ جزاء المنافسة غير المشروعة 313
أولا ـ الخطأ 314
1 ـ أعمال المنافسة غير المشروعة التقليدية 314
أ ـ إحداث الخلط في أذهان الزبائن 315
ب ـ تشويه السمعة 315
ج ـ بث الاضطراب في مؤسسة المنافس أو في السوق ككل 316
2 ـ الأفعال الطفيلية: صورة جديدة من أفعال المنافسة غير المشروعة 318
ثانيا ـ الضرر 319
ثالثا – علاقة السببية 320
الفقرة الثانية ـ المطالبة بوقف أعمال المنافسة غير المشروعة 321
المطلب الثاني الاتفاقات المقيدة للمنافسة 322
الفرع الأول ـ اتفاقات منع المنافسة 322
أولا ـ التزام مؤجر العقار التجاري بعدم منافسة المستأجر 322
ثانيا ـ التزام بائع الأصل التجاري بعدم منافسة المشتري 323
ثالثا ـ التزام الأجير بعدم منافسة رب العمل 323
الفرع الثاني ـ الممارسات التحكمية المقيدة للمنافسة 324
الغصن الأول ـ وضع قانون حرية الأسعار والمنافسة 324
الغصن الثاني ـ آليات حرية الأسعار والمنافسة 327
الفقرة الأولى ـ الوسائل المجسدة لحرية المنافسة 327
أولا ـ حرية الأسعار 327
ثانيا ـ شفافية ونزاهة العلاقات التجارية بين المهنيين 329
1 ـ ضمان الشفافية 329

2 ـ ضمان النزاهة 329
الفقرة الثانية ـ منع الممارسات المنافية لقواعد المنافسة 331
أولا ـ أنواع الممارسات المنافية لقواعد المنافسة..... 331
1 ـ التواطؤ على عرقلة المنافسة 332
2 ـ الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن أو لحالة تبعية اقتصادية..... 332
3 ـ حالات إجازة التواطؤ أو الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن استثناءا..... 334
ثانيا ـ سلطات مجلس المنافسة اتجاه الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.. 335
1 ـ دراسة القضية..... 335
2 ـ التدابير التي يمكن اتخاذها 335
أ ـ الإجراءات التحفظية..... 335
ب ـ الأوامر والغرامات..... 336
الفقرة الثالثة ـ الوقاية من الممارسات المنافية للمنافسة عن طريق مراقبة
عمليات التركيز الاقتصادي 337
أولا ـ عمليات التركيز الاقتصادي وخطورتها على المنافسة 337
ثانيا ـ سلطات المجلس والإدارة تجاه عمليات التركيز الاقتصادي..... 339
الفقرة الرابعة ـ مجلس المنافسة..... 349
أولا ـ اختصاصات المجلس..... 341
1 ـ دراسة الممارسات المنافية للمنافسة وحالات التركيز الاقتصادي 341
2 ـ إبداء الرأي بشأن كل ما يتعلق بالمنافسة..... 342
ثانيا ـ تأليف المجلس 344

الفصل الثاني
الملكية الصناعية..... 347

المبحث الأول ـ تطور نظام حماية الملكية الصناعية..... 347
المطلب الأول ـ تطور النظام الدولي لحماية الملكية الصناعية..... 348
المطلب الثاني ـ تطور القانون المغربي للملكية الصناعية..... 350
المبحث الثاني ـ الحماية القانونية للملكية الصناعية 352
المطلب الأول ـ حماية الحقوق التي تنصب على المبتكرات 352

الفرع الأول ـ براءات الاختراع 352
الغصن الأول ـ تعريف 352
الغصن الثاني ـ شروط الحصول على البراءة 353
أولا ـ أن يكون الاختراع جديدا 353
ثانيا ـ أن يستلزم الاختراع نشاطا إبداعيا 355
ثالثا ـ أن يكون الاختراع قابلا للتطبيق الصناعي 356
رابعا ـ عدم مخالفة النظام العام أو الآداب العامة 357
الغصن الثالث ـ الحماية القانونية للبراءة 358
أولا ـ الحماية الوطنية 358
ثانيا ـ الحماية الدولية للبراءات 360
1 ـ حماية البراءات وفق اتفاقية باريس 360
2 ـ اتفاقية التعاون الدولي بشأن البراءات (اتفاقية واشنطن) 362
الفرع الثاني ـ تصاميم تشكل الدوائر المندمجة 365
الفرع الثالث ـ الرسوم والنماذج الصناعية 365
فقرة أولى ـ تعريف 365
فقرة ثانية ـ شروط الحصول على الحماية 366
أولا ـ أن يكون الرسم أو النموذج الصناعي متميزا 366
ثانيا ـ أن يكون الرسم أو النموذج الصناعي جديدا 367
ثالثا ـ أن يكون الرسم أو النموذج مجسدا 367
رابعا ـ عدم مخالفة النظام العام أو الآداب العامة 368
فقرة ثالثة ـ الحماية القانونية للرسوم والنماذج 368
أولا ـ الحماية الوطنية 368
ثانيا ـ الحماية الدولية 370
1 ـ حماية الرسوم والنماذج وفق اتفاقية باريس 370
2 ـ الإيداع الدولي للرسوم والنماذج وفق معاهدة لاهاي 370
المطلب الثاني ـ حماية الشارات المميزة 371

الفرع الأول ـ علامات الصنع أو التجارة أو الخدمة 371
فقرة أولى ـ تعـريف 371
فقرة ثانية ـ الشروط المتطلبة في العلامة 373
أولا ـ أن تكون متميزة 373
ثانيا ـ ألا تكون مخالفة للنظام العام أو للآداب العامة 374
فقرة ثالثة ـ الحماية القانونية للعلامة 375
أولا ـ الحماية الوطنية 375
ثانيا ـ الحماية الدولية..... 377
1 ـ حماية العلامة وفق اتفاقية باريس 377
2 ـ الإيداع الدولي للعلامات وفق اتفاقية مدريد 379
الفرع الثاني ـ الاسـم التجـاري 380
الفرع الثالث ـ الشارات الجغرافيـة المميزة 381
الغصن الأول ـ التعريف بالشارات الجغرافية المميزة..... 382
الفقرة الأولى ـ تعريفها 382
أولا ـ البيـانات الجغـرافيـة 382
ثانيا ـ تسميـات المنشـأ 383
الفقرة الثانية ـ أدوارها الاقتصادية 384
الغصن الثاني ـ الحماية القانونية للشارات الجغرافية المميزة 385
الفقرة الأولى ـ على المستوى الوطنـي..... 386
أولا ـ الحماية المدنية للشارات الجغرافية المميزة..... 386
1 ـ التصريح ببطلان تسجيل العلامة التي تعتمد شارة جغرافية محمية 386
2 ـ حماية الشارات الجغرافية بواسطة دعوى التزييف..... 386
2. 1 ـ أفعال التزييف المنصبة على شارة جغرافية محمية 387
2. 2 خصوصية دعوى تزييف البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ..... 387
أ – من يقيم دعوى تزييف الشارة الجغرافية 388
ب ـ استفادة الشارات الجغرافية من آليات مواجهة التزييف..... 388

ج ـ استفادة الشارات الجغرافية من نظام التدابير على الحدود 390
ثانيا ـ الحماية الجنائية للشارات الجغرافية المميزة 390
1 ـ منع البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ الكاذبين ومنع تقليدهما 390
2 ـ جزاء البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ الكاذبين 391
الفقرة الثانية ـ على المستوى الدولي 392
أولا ـ حماية تسميات المنشأ وفق اتفاقية لشبونة 392
ثانيا ـ حماية البيانات الجغرافية وفق اتفاقية 393
1 ـ مبدأ حماية البيانات الجغرافية 393
2 ـ دعم حماية البيانات الجغرافية الخاصة بالخمور 394
3 ـ حث الدول على إجراء مفاوضات لدعم حماية الشارات الجغرافية الخاصة بالخمور 395
الفهرس 397

شرح القانون التجاري
نظرية التاجر والنشاط التجاري

ثمرة جهد تواصل على امتداد حوالي ثلاثين سنة واكبنا خلالها، بحكم تدريسنا للمادة بكلية الحقوق بفاس، مدونة التجارة الجديدة منذ خطواتها الأولى عندما كانت مجرد مشروع دق باب البرلمان قبل أن تلتحق بها باقي القوانين التجارية الأخرى، وعلى رأسها قانون الشركات، وتنفتح أدرع التشريع المغربي للكل في حركة تجديد بثت ديناميكية هائلة في هذا الفرع الهام من فروع القانون الخاص الذي يراد له أن يلعب دوره كاملا في تفعيل الآلة الاقتصادية المغربية.

من هنا فهذا الكتاب يشكل أداة أساسية للعمل لكلمن يريد التعرف على القوانين التجارية المغربية الجديدة ، ليس في مكوناتها القانونية الصرفة فقطن ولكن في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ذلك أننا عملنا من خلال دراستنا لها على ألا نكتفي بالتوقف عند المكونات التقنية لموادها، بل على استقرائها كذلك من خلال مسبباتها والأهداف التي تحكمت في وضعي أحكامها مع مناقشتها وتقييمها انطلاقا من كل ذلك.

نأمل أن يؤدي هذا المؤلف دوره في إغناء الخزانة القانونية المغربي.

المؤلف

دار الآفاق المغربية
للنشر و التوزيع
الدار البيضاء - المغرب
الهاتف : 212522.83.33.99
البريد الالكتروني : daralafak@gmail.com
الموقع الرسمي : www.daralafak.com

9 789920 526456
140.00